العدد 5 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية آيار 2024
No. 5 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences May. 2024
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

فروق الصيغ الصرفية في كتاب "الكاشف عن حقائق السنَّن للطيَّبي ت (743هـ)"

م. د. أُمية غانم أيوب
العراق / جامعة الموصل / كلية الآداب
الإيميل: umayah.g.a@uomosul.edu.iq

ملخص البحث

تناول هذا البحث ما يتصل بالدلالة ضمن أبنية الأفعال، وما يتعلق بالزيادة ومعانيها في نماذج من الامثلة التي يرجع معظمها إلى ما كان على "فُعَل" و "أفعْل" وذلك لأن هذين الوزنين يمثلان باباً من أبواب الصرف وقد شاع خطأ الناس في استعمالها، ويلاحظ أحد الدارسين أن الخلط بين "فَعَل" و"أفْعَل" شاع منذ القرن الثالث الهجري وكما نعلم أن هناك كتباً خاصة لـ "فَعَلْتُ وأفعلت" كانت للأصمعي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي اسحاق الزجاج، أو الجواليقي وغيرهم...". وقد عدّ حسين نصار هذين الوزنين من أهم اسباب الخطأ الذي وقع فيه الناس وإن معظم ما جاء على هذين الوزنين من أمثلة في مصنفات اللحن ورد في سياق التثقيف اللغوي لإبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ، وإن دراسة الفعل المزيد (بالهمزة) ومحاولة التعرف على أثر الحرف الزائد في دلالة الفعل واستعمالهُ ترتبط بموضوع (الفروق في اللغة) وقد لفت إليه أئمة اللغويين والنحاة.

الكلمات المفتاحية: فروق، صيغ صرفية، صيغ فعلية.

Differences in Morphological forms in A book “Al-Kashf fi Haqiqat al-Sunan by Al-Tibi (743 AH)”

L. Dr. Umayad Ghanim Ayoob
Iraq / University of Mosul / College of Arts
Email: umayah.g.a@uomosul.edu.iq

Abstract

This research dealt with what is related to the meaning within the structures of verbs, and what is related to the increase and its meanings in examples of examples, most of which go back to what was on “fa’l” and “af’al”, because these two meter represent one of the chapters of morphology, and it is common for people to make mistakes in using them, and one notices Scholars say that the confusion between “fa’al” and “af’al” has been widespread since the third century AH, and as we know that there are special books for “fa’alat and fa’al” that were by Al-Asma’i, Abu Ubaid Al-Qasim bin Salam, Abu Ishaq Al-Zajjaj, or Al-Jawaliqi and others...”

Hussein Nassar considered these two meters to be among the most important reasons for the error that people made, and most of the examples of these two meters in melody works were mentioned in the context of linguistic education to keep people away from making mistakes. Studying the verb “more” (with the hamza) and trying to identify the effect of the letter The excess in the meaning of the verb and its use is related to the topic (differences in language), and imams of linguists and grammarians have drawn attention to it.

Keywords: Differences, Morphological forms, Verbal forms.

فروق أبنية الأفعال

تناول هذا المبحث ما يتصل بالدلالة ضمن أبنية الأفعال، وما يتعلق بالزيادة ومعانيها في نماذج من الأمثلة التي يرجع معظمها إلى ما كان على "فَعْل" و"أفعْل" وذلك لأن هذين الوزنين يمثلان باباً من أبواب الصرف، وقد شاع خطأ الناس في استعمالها، ويلاحظ أحد الدارسين أن الخلط بين "فَعَل" و"أفْعَل" شاع منذ القرن الثالث الهجري، وكما نعلم أن هناكَ كتباً خاصة: لـ"فَعَلْتُ وأفعلت" كانت للأصمعي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي إسحاق الزجاج والجواليقي وغيرهم .....

وقد عدَّ حسين نصار، هذين الوزنين من أهم أسباب الخطأ الذي وقع فيه الناس، وأن معظم ما جاء على هذين الوزنين من أمثلة في مصنفات اللحن ورد في سياق التثقيف اللغوي لإبعاد الناس عن الوقوع في الخطأ[1]. وإن دراسة الفعل المزيد (بالهمزة) ومحاولة التعرف على أثر الحرف الزائد في دلالة الفعل واستعمالهُ ترتبط بموضوع (الفروق في اللغة) وقد لفت إليه أئمة اللغويين والنحاة، كما ورد في (فَعَلْتُ وأفعلت) عند الزجاج، وذلك بدراسة الفرق بين (الفعل الثلاثي المجرد) ومزيّدهُ (بالهمزة)، وقدّم له بقولهِ هذا كتاب تذكُر فيه ما تكلمْت به العربِ على لفظٍ فَعَلْتُ وأفعَلَت والمعنى واحد، وما تكلمت به على لفظ (فَعَلْتُ وأفعَلَت) والمعنى مختلف، وما ذُكر فيه فعلت وحدهُ، وما ذُكر فيه أفعلت ... وهذا يُعين على معرفة لغات العرب فيما جاء من الثلاثي متفقاً مع المزيد بالهمزة، وكما يفيد في معرفة الفرق فيما جاء مختلفاً، كما ذكرنا، في الفعلين "قسط وأقسط" فإن "قسط" يأتي بمعنى عدل وجار، وهذا فعل مجرد من (الأضداد)، وإن شاع استعمالهُ في معنى الجورِ، فإن زيدت الهمزة صار بمعنى (عدل) كأنهم زادوا الهمزة لسلب الدلالة على الجور من معنى الفعل، وكذلك يدخل (التضعيف والتكرير) في أبنية الأفعال للدلالة على كثرة الفعل ومبالغتهِ كما في الفعل (بكّر) وما إلى ذلك من الصيغ الفعلية المختلفة الدلالة[2]. إذاً فإن دراسة معاني الفاظ الأفعال ودلالاتها من الأمور الضرورية في معرفة دلالة الألفاظ والكلمات من معانٍ عامة ودقيقة.

(1) مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر الهجري، أحمد محمد قدور: 203.

(2) ينظر: أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، د. نجاة الكوفي: 7-8.

1- افتراق (فعّل وافتّعل)
بكّر - وابتَّكر

ورد في كاشف الطيبيّ تفسير لدلالتي الفعلين (بكّر وابتكرّ) إذ قيل في ذلك: أن "بكّر مبالغة (بَكَرْ) بالتخفيف، وهو من – البكور – أما (ابتكّر) معناهُ: أنّه: أدرك باكورة الخطبة، وهي أولها، وأن التبكيْرُ: هو الاسراعُ في أي وقت كان"[1] **لقوله (ﷺ): "مَنْ غَسَّلَ يومَ الجمعةِ واغتسَل، وبكَّرَ وابتكَر، ومَشى ولمْ يركبْ، ودنا منَ الإمامِ واستَمَع، ولم يلْغُ، كانَ له بكلِّ خُطوةٍ عَمَلُ سنةٍ: أجرُ صيامِها وقيامِها"** [2]. انطلقَ الطيبيّ في تفسيرهِ لـ(بكّر) لما ورد في ذلك في اختلاف بالصيغ فدلالتْه جاءت للمبالغة وهو (فعّل) والغالب على هذا المبالغة، وهو أول الشيء، ومقدمتْه، وكما يحمْلُ في دلالتْهِ أيضاً معنى (السبق والعجلة). أما (ابتكر) فوزنهُ (افتعل) وهذا الفعل يحمل قوة المعنى وزيادة على فَعَل لما فيه من زيادة في اللفظ على فعل.

وفي الحقيقة أن دلالة (البَكَر) في اللغة، تدور حول معنى واحد وهو :أول الشيء، وهذا في جميع استعمالاتها، وقد أيدْه الخليل: إذ قال البكْرُ من كل شيء أوّلهُ، فيقال: بقرةٌ بكرٌ، أي فتيةٌ لم تحمِلْ بعد[3]. وجعلهُ ابن فارس أن: "الباء والكاف والراء، هي من أصل واحد، يرجع إليه فرعان هما: الأول: هو أول الشَّيء وبدؤهُ، والثاني مشتقُ مِنْهُ، وقيل: التَّبكُرِ والبْكُورُ والابتكارُ: المضيءُ في ذلكَ الوْقتِ"[4]. وقد وافق الجوهري (الخليل وابن فارس)، وذكر أنها بمعنى واحد[5]. وقيل إن (البكُرة) هي: البكرُ، وذكر سيبويهُ، ولا يستعمل إلا ظرفاً، ومنْهُ الابْكارُ: اسم من البكْرةِ، كالإصباحِ، وهذا قول أهل اللغة [6].

وعند الفيومي أن "البكر، بابْهُ قَعد، ودلالتْهُ: أسرعَ أي وقتٍ" [7].

ويتصور منْهُ (معنى التعجيل)، وذلك لتقدمها على سائرِ أوقاتِ النهار، كما قيل لكل متعجل في أمرٍ (بكّر) وبادر، وهذا ما قصدهُ الطيبي [8]. ومن المعاني الأخرى للفعل (بكّر) ما قالهُ ابن الأنباري أن (بكّر) تأتي

---

(1) الكاشف: 1276/4.

(2) سنن أبي داوود، الأرنؤوط: 259/1، باب (في الغسل للجمعة) وشعب الإيمان: 406/4، رقمهُ 2728 باب (فضل الجمعة)، وينظر: الكاشف: 1276/4.

(3) ينظر: العين: 364/5.

(4) مقاييس اللغة: 287/1.

(5) ينظر: تاج اللغة وصِحاحَ العربية: 597/2.

(6) ينظر: لسان العرب: 76/4، والقاموس المحيط: 354، وتاج العروس من جواهر القاموس: 236/10.

(7) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 58/1.

(8) ينظر: الكاشف: 1276/4.

بمعنى (تصدّق) قبل خروجهُ، بدليل قولهِ (ﷺ): **"باكروا بالصدّقة، فإن بلاء لا يتخطاها"**[1]. أما الفعل (ابتكر) فذكر معناهُ الطيبيّ في الحديث: "أدرك أوّل الخطبة"[2] ولعل ذلك يرتبط بمعنى الأول من كلِ شيءٌ (أي: مقدمة الشيء)، وقيل: من مجازهِ أن (ابتكّر): ما أُخذ أول الثواب، وسبق إليه، وهو مأخوذ من باكورة الفاكهة [3]، وهي أولُ ما ينبْعُ منها، فيقال: ابتكر: إذا جنى الباكورة.

فإن الرباط الوثيق في صيغة (افْتَعل) ومعنى القوة في الفعلِ أو في إدائهِ، هو المعنى الذي ألمح إليه كثير من القدماء، بعبارة التصرف والاجتهاد. فالسمة الجامعة بين الفعلين (أول الشيء وباكورتُه) ولكن صيغة (فعّل) تختلف عن صيغة (افتعل) لما فيه من تغاير بينهما، وهذا أدى إلى اختلاف دلالة الفعلين، فـ(بكّر) غير (ابتكر)، ففي (ابتكّر) دلالة الفعل أقوى من (بكّر)، فدلالة التشديد في الفعل تحْملُ معنى (السرعة) في تأدية الأمر. وقيل أن الفعل (بَكْر) يشددُ ويخفف، فمن خَفَّف الفعلِ، ذكر معناهُ: أنّه خرج مِنْ بَيتهِ باكِراً، ومن (شَدَّد) معناه: اسْرعَ إلى الصَّلاةِ، وبَادَرَ إليها [4]. وجاء في تأويل (ابتكّر) قولان: أحدهما: يقال: يقال: حَضَر أول الخطبة وهذا بدورهُ مشتق من باكورة الثمرة، ويراد (أولُها) والثاني: أنّه: ابتكّر العِبادة مع بكورةُ فيه[5]. ومن المعروف أن العرب كانت إذا بالغت في الشيء، اشتقت من اللفظة الأولى على غير غير بنائها، ثم اتبعّوها وإعرابها[6].

اذاً نستنتج أن الفعل (بكّر)، في الحديث: لإرادة التكْلُف والمبالغة في الدخولِ إلى خطبة الجمعةِ، وهو أولِ الشيء ومقدمتهُ [7]. وأما (ابتكر) أراد بذلك الفِعل وعَمَدَ إليه من ذاتِ نفْسِهِ، وهي إصابة باكورة الجمعة، كما ذكّرها الطيبيّ، أي: حضرَ صلاةّ الجمعة من أول الشروع بأعمالها. ومن التأويلات الأخرى أنّه ربما أراد بـ"بكّر: أنّهُ راح بالساعة الأولى، وابتكر: فعَل فعِل المبتكرين كصلاة وقراءة ..."[8]. فنلمس أن المخالفة بين (الفعلين) لم تقع لاختلاف المعنيينَ وإنما معناهما واحد، وانما اراد بذلك التأكيد[9]. ويحث الحديث على مشروعية الغسْل يوم الجمعة، وعلى مشروعية المشي والدنو من الإمام، او الاستماع إليه وترك اللغو وإن الجمع بين هذه الأمور سبْبٌ لاستحقاقِ ذلك الثواب الجزيل [10]. وكان منطلق الطيبيّ في بيانه الفرق بين الصيغتين صرفي وهذا واضح في بيانهِ ذلك لدلالة الفعلين.

---

(1) معالم السنن: 108/1.

(2) الكاشف: 1276/4.

(3) ينظر: النظم المستعذب: 114/1.

(4) ينظر: تهذيب اللغة: 226/10.

(5) ينظر: النظم المستعذب: 114/1.

(6) ينظر: شرح ابي داوود، العيني: 168/2.

(7) ينظر: الايجاز في شرح سنن ابي داوود النووي: 31.

(8) الإيجاز في شرح سنن أبي داوود: 31.

(9) ينظر: التحبير لإيضاح معاني التيسير: 166/5.

(10) ينظر: المصدر السابق: 166/5.

بكر

(بكّر)	(ابتكّر)
1- وزنُهُ (فعّل) مبالغة لـ(فَعل)	1- وزنُهُ (افتعّل) مبالغة مع قوة في الفعل
2- أول كل شيءٍ ومقدمتُهُ	2- ابتدّعهُ واستنبطهُ غير مسبوق إليه كأن أول من سبق إلى فعلهِ
3- الإسراع في الشيء	3- أدرك الخطبة من أولِها

2- افتراق (فَعْل وأفعَل)

قسَطَ - وأقسَطَ

أَخبَر الطيبيّ فيما ذكَرَ عن البغوي في بيانهِ الفرق بين ثنائية الفعل (قسْط وأقسَط)، فقال: (القسِط) بالكسر: "العَدْلُ، والأصل فيه: النصيب. يقال منْهُ: قسَط الرجلُ – إذا جار – وهو أن يأخذ قسَط غيرهُ وأما الفعل (أقسط) إذا عدل – وهو أن يعطى نصيب، ويحتمْلُ أن الألف أُدخل فيه لسلب المعنى، كما أدخل في كثير من الأفعال، فيكون الإقساط ازالة القسوط"[1]، وقد عزز ذِكر لفظ (القِسْط) في الحديث الشريف بصيغة (الجمع) عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال، قال رسول الله (ﷺ): **"إنَّ المقسطينَ عندَ اللهِ على منَابرٍ من نورٍ عنْ يمينِ الرحمنِ، وكلتا يديه يمينٌ، الذين يعدِلونَ في حُكمِهمْ وأهليهم وما ولُوا"**[2] وتَعقيباً على كلامهِ (عُدّ) القِسط من الأضداد، إذ إن الفعل (أقسْط)، الهمزة هنا سلبت معنى الفعل وقلبتْهُ إلى نقيضه، فـ(قسط) بمعنى: عدل، و(أقسط) بمعنى: ظلم وجار، فإن أصل الفعلان مادتهما واحدة، ولكن معناهما متباين. فحقيقة الأمر، أن فيما رأى الطيبيّ من كلام البغوي: في توضيحه دلالة (القسط)، لأن القسط في اللغة: "أصلٌ صحيح يدْلُ على معنيين متضادين، والبناء واحد" [3].

وأكدّ ذلك ابن الأنباري (ت: 328هـ) بقولهِ: قسْط الرجل: إذا عَدَل، وقسَطَ: إذا جَارَ.، والجور أغلبُ على (قسط)، وذكر أن الفعل (أقسط) بالألف: إذا عَدْلَ لا غَيْر[4]. وهذا ما ذهب إليه اللغويون أن (قسط) من الأضداد، بمعنى (عدَلَ وجَارَ)، وفرّق ابن منظور، إذ قال: "أقسَطَ يقِسْطُ، فهو: مُقسْط: إذا عدل، وقَسَط يقسطُ، فهو قاسِطٌ: إذا جار، فكأن الهمزة في أقسْط: للسلب"[5]. وقيل إن (الجَوْر) لا يأتي، إلا باستعمال واحد، وهو فعل (قسَطَ) وأما في (العَدَل) لغتان: هما (قسْط، وأقسط). وقَسْط بغير (الألف)، مصدرُه القسْوط، والقَسط (بفتح القاف) والقسْوط هما مصدران للفعل (قَسْط). ومن استعمالات المادة، يأتي (القَسْط) بمعنى (النصيب)، وقد ذكرّهُ ابن فارس، في مقاييسه ذاكراً مختلف الاستعمالات، وقال من (الباب

(1) الكاشف: 2571/8، وينظر: شرح السنة: 63/10.

(2) صحيح مسلم: 1458/3، رقمه (1827)، باب (فضيلة الإمام العادل)، والتاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول: 38/3 (فيما يجبُ على الأمير)، وينظر: الكاشف: 2571/8.

(3) مقاييس اللغة: 85/5.

(4) ينظر: الأضداد: 58، وأبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: 39.

(5) لسان العرب: 378/7.

الأول) القسِط (النصيب)[1]، ومنه: اشتق القسطاس (الميزان) [2]. كما في الذكر الحكيم: ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ [الإسراء: ٣٥].

فالفرق ليس فقط في الصيغة الصرفية، وإنما أيضاً في دلالة الفعل، فصيغة الفعل (قسط) على وزنهُ (فَعَل) أما (أقْسَط) وزنْهُ (أفْعَل)، فإن دلالة الهمزة تدلْ على تعدي الفعل، وتغير المعنى بين الصيغتين (فالأولى مجردة) أما صيغْتهُ (الثانية بالهمزة متعدية)، وهذا ما ذكره أيضاً أبو حاتم[3]. وقيل: "هذا من غرائب الأفعال في الدلالة بين المجرد والمزيد (بالألف) التي هي للسلب"[4]. وإن صيغة الفعل (أقْسَط) الرباعي، وهو من باب (أفعل التفضيل) قصد به الزيادة المطلقة، من القسط الذي بمعنى (العدل) وهو من المشترك، تدل افعالها على المعاني واضدادها[5]. وإن وُجب اختلاف في المعنى، فهذا راجعُ إلى تصاريف اللفظة لأنه الطريق الوحيد في التفريق بين المعاني.

نستنتج مما تقدم أن لفظ (القِسْط)، يطلق على معنيين متضادين هما (العدل والجور) وبهذا التقى فيما ذكرهُ الطيبيّ عن البغوي في تفسيره لدلالة (القسط)، وإيرادُه المعنى له، وبين ما فسَّرَهُ لـ(أقْسط) مع اتفاقهِ مع أصحاب المعاجم اللغوية، وعلماء اللغة والحديث. فذكر في الحديث "فضلُ العدل، في جميع الأمور وعظم ثواب فاعلِهِ" [6] فلفظ (المقسطين) الوارد في الحديث هم (العادلين) ضد (القاسطين) الجائرين، "فهم المقربون عند الله"[7]، ومكرمُونُ لديه، مرتفعون على أماكن عالية غالية ومنوره، كأنها خلقت من نور، ويحتملُ قصد بذلك (المنبر) سميّ به لارتفاعهِ، ويحتمل أن يكونوا على منابرَ (حقيقة) على ظاهر الحديث، وكناية عن المنازل الرفيعةِ ويكن أن يجْمعُ بينهما، لأن من كان على منابرَ، فهو أعلى مرتبة ثم نزّه ربّه سبحانه وتعالى عما سبق، إلى فهمٌ من لم يقدّر الله حق قدرِهِ [8].

قسَط

1- قسَط (فَعَل)	**1- أقسَط (أفْعَل) التفضيل**
2- العدل والجَور	**2- العدل**
3- ثلاثي مجرد	**3- رباعي مجرّد**
4- من الأضداد	**4- تعديّ الفعل (بالهمزة)**
3- افتراق (فَعْل وأفعَل)	
"خَفْر – أخْفَر"	

(1) مقاييس اللغة: 85/5.

(2) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 60/4.

(3) ينظر: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: 98/2.

(4) اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية: 120/1.

(5) ينظر: المصدر السابق: 120/1.

(6) تطريز رياض الصالحين: 428.

(7) الكاشف: 2571/8

(8) ينظر: مرقاة المفاتيح: 2404/6.

فسّر الطيبيّ ما ورد في الحديث الشريف للفظة "تَخْفُروا" مشيراً إلى الفرق فقال: هي من: "أخفرت الرجلُ: إذا نقضت عهْدُه، وخقرتهُ: أمنتْهُ وحميتْهُ"[1]، فالفرق واضح بين "أخْفر وخفر" ومن خلال كلام الطيبيّ اتضح أنّهما من الأضداد، لأن الأول يدلُ على النقيض، أي: نقضْ العَهْد، والثاني: يدلُ على حفظهِ، فإن اختلاف الصيغ بينهما بدورهِ أدى إلى اختلاف دلالة الأفعال. وعزز ذلك بقولهِ، عن سليمانَ بنِ بُريدةَ، عن أبيهِ، قال: **"كان رسولُ الله إذا أمَّرَ أميراً على جيش أو سَرِية أوصاه في خاصيتْهِ بتقوى الله ..... فإنكم أن تُخْفِروا ذِممكم وذمِمَ أصحابكم أهونُ من أن يُخفِروا ذِمَّةَ رسولهِ، وإنْ حاصَرْتَ أهلَ حِصنٍ فأرادوكَ أن تُنزْلَهمُ على حُكمِ الله فلا تُنزِلْهمُ...."**[2].

وعند تتبع الدلالة اللغوية (للخَفَرِ) في المعاجم، ذكرهُ ابن فارس إذ قال: "هو أصلان: أحدهما: الحياءُ والآخر: المحافظةِ، أو ضدّها"[3]. فقيل: خَفَرْتُ الرجلَ خفرة: إذا أجرتهُ، وكنتُ لهُ خفيراً، أي: حامياً وكفيلاً[4]. وقيل: الاسمُ من ذلك كلُّهُ الخُفْرة والخَفارةِ والخُفارةُ – بالفتح والضم – الأمان وهو من ذلك الأول[5]. وكما يأتي "الخُفْر: بمعنى: الذمّةِ والأمانِ"[6] وهو العَهْد أيضاً، كما في قولهِ (ﷺ): **"من صلى الصبح فهو في خفْرةِ الله"** أي: في ذمامِهِ وعهدُهِ[7]. وما يُضاد الأصل الأول يقال: اخْفُرت الرّجلُ، إذا نقضت عهدهُ، وهو كما في خَفيت وأخفيت[8].

فالفرق واضح ما بينهما وهما من الأضداد، فالأول: يدلُ على الحفظ والأمانُ وهو (خَفْرَ)، والثاني: نقيضْهُ وهو (أخْفَر): أي: غدر وخان به ونقض عهدهُ [9]. وأيدّ الزّجاج هذه التفرقة في "فعْلت وأفعلْت". وقيل: إن إن الفرق واضح وهي الهمزة في الفعلِ (أخفْرت) التي وضعْت للإزالة، أي: أزالت خفارتَهُ: كأشكيتهُ: إذا أزلْتَ شكواهُ [10]. وعن الفيروزأبادي قال: كأخفرة (بالهمزة)، أن: فَعْل وأفَعْل فيه سواء، كلاهما للنقض [11]. وعلى هذا (فخَفَر) من الأضداد، وأما (أخْفَر) للنقض لا غير، والهمزة فيه للسلب، بناء على أن الأصل: "خَفرَ" يدْلُ على الحفظِ والأمان. وكما قيل أيضاً إن "فَعْل وأفْعَل" إذا كان في فعلٍ واحدٍ فإن

---

(1) الكاشف: 2697/8.

(2) موطأ مالك، تح: عبدالباقي: 448/2، رقمهُ (11)، وسنن أبي داوود، ت: الأرنؤوط: 256/4 باب في (دعاء المشركين) وينظر: الكاشف: 2697/8 "الحديث بأكملهِ".

(3) مقاييس اللغة: 203/2.

(4) ينظر: لسان العرب: 254/4.

(5) المصدر السابق: 254/4.

(6) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: 956/1.

(7) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، الفهري: 447.

(8) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 171.

(9) ينظر: أدب الكاتب: 363.

(10) فعلت وأفعلت: 73.

(11) ينظر: القاموس المحيط: 494–495، وتاج العروس من جواهر القاموس: 206/11.

"أفْعَل" متعدٍ، و"فْعَل" لازم، ويأتي (أفْعَلَ) لمعانٍ أُخر غير التعدي، وهي: الصيرورة، والسلب، والتعريض[1].

وما استنتجْهُ الطيبيّ لا يخالف أهل اللغة في تفريقهُ بين (الفعلين) فجعل دلالة (اخْفرت: من نقضِ العَهْد) و(خَفْرَ من الحفظِ والأمان). فالاختلاف في (همزة السلب) الموجودة في (أخْفر) أدت إلى تغير المعنى ومفارقتْهُ للفعلِ (خَفَر). فإن اختلاف الصيغة الصرفية، أدى إلى تغاير المعنى[2]. فدلالة (الخَفْر) في الحديث حُملْت على المعنى الثاني، وهي من (النقض) أي: نقض العهْد. فجاء في معنى الحديث وهي: أن لا تجعْل لهم ذمة الله منّة قد ينقُضها من لا يعرف حقها وكذلك ألا تعاملوا معاملة الغادر في نقض عهدِهِ [3].
[3]. وذكر الطيبيّ أن هذا النهي تنزيه "أي لا يجعل لهم ذمة الله فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها وينتهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش"[4].

خفر (الأضداد)

خَفْر (فَعْل) لازم	**أخْفَر (أفْعَل) متعدٍ**
الحفظ والأمان	**نقض العهْدَ**

4- افتراق (فَعّل وفَعْل)

"نميّتْهُ – ونميْتُ"

وجّه الطيبيّ دلالة الاختلاف في قراءة (وينمي خيراً) وأورد فرقاً فيما ذكرهُ صاحب النهاية في الحديث الشريف: قال: "نميتُ الحديث أُنميْه، إذا بلغْتهُ على وجهِ الإصلاح وطلب الخيْرِ، أما: إذا بلغْتُه على وجهِ الإفساد والنميمة قلت (نميتهُ – بالتشديد) هكذا قال أبو عبيد وابن قتيبة وغيرهما من العلماء، وقال الحربي: إن (نمّى) مشدّدة، أما أكثر المحدثين يقولون (مخفّفة) وهذا لا يجوز ورسول الله (ﷺ) لم يكن يلحن ومن خفق لزمهُ أن يقول (خيرٌ) بالرفع وهذا ليس بشيء، فإنه ينتصب بـ(نمى) كما انتصب بـ(قال) وكلاهما على زعمه لازمان. وإنما (نمى) متعدٍ: يقال نميت الحديث أي رفعته وأبلغتهُ" [5] وجاء ذلك فيما ورد الحديث عن النبي (ﷺ): **"ليسَ الكذَّابُ الذي يُصلِحُ بين النَّاسِ، ويقولُ خيراً، وينمي خيراً"** [6] ومن خلال كلام الطيبيّ تبين أن هناك فرقاً بين الصيغتين (فَعْل) و(فعّل) فقد أراد بـ(نَمى) الحديث، على سبيل الخير، أي: لا تكلف فيه ولا مبالغة، وأما ما قصدّهُ (بالتشديد) – نمّى – على سبيل الشر، فيه مبالغة، حتى يأتي الفساد بسبْبُه فالسياق يفيد أن (نمى) المجرد، نقل الحديث على وجه الخير، وأما (نمّى) المضعّف،

(1) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعاً ودراسة، ابراهيم صمب: 764.

(2) ينظر: الكاشف: 2697/8.

(3) ينظر: مرقاة المفاتيح: 2528/6.

(4) الكاشف: 2697/8.

(5) الكاشف: 3116/10، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:121/5.

(6) مسند أحمد، مخرجاً: 240/45 رقمه (27272)، وصحيح البخاري: 183/3 رقمهُ (2692) باب (ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس)، وينظر: الكاشف: 3116/10.

يفيد الإزالة والسلب، أي: إزالة وسلب ما فيه من الإصلاح والصدق قصداً للإفساد، فالتشديد يفيد الكثرة والتكرير في الفِعل [1].

فإن دلالة الفعل (نمّى) في المعاجم اللغوية: "أصلٌ، يدْلُ على ارتفاع وزيادة: نَمَى المال ينْمِى، وزاد"[2]، يقال منْه أيضاً: نميْتُ الحديث إلى فلان نمْياً: إذا أسَنَدْتُهُ ورَفعْتُهُ[3]. وإن العرب تفرق بين (نميْت) مخففاً، وبين (نمّيتُ) مشدداً بما وصفت، وقيل: لا اختلاف بين أهل اللغة في ذلك[4]. وذكرّه الزجاج: "ويأتي هذا في فَعْلت وأفعلت أيضاً: أي نميتُ الشيء وأنميتّه بمعنى واحد، وفي فصيح (ثعلب) نمى ينمي أي: ازداد وكثر" [5].

فالسمة الجامعة لدلالة الفعل (نمى) تحملُ معنى واحد، من الزيادة والكثرة، ولكن اختلفت دلالتْه بالتشديد عن التخفيف، فنتجت عنه دلالتان متضادتان للفعل فـ(نمى) غير (نمّى) وهذا ما استنتجْهُ الطيبيّ أيضاً (فالتخفيف: التبليغ) على وجه الإصلاح وطلب الخير، فالتشديد أضاف معنى مغاير (لنمى) أي: الإفساد والنميمة أي إن الطيبيّ أراد بالنماء (البلاغ) ولكن بطريقة ضدية بسبب دلالة التشديد والتخفيف للفعل (نمى) وما ورد في الحديث، على وجه الخير والإصلاح لقولهِ "ينمْي خيراً" فهو من النماء لأن لما يبلغْهُ. وإن الكذب في الإصلاح بين اثنين أن ينمي من أحدهما إلى صاحبه خيراً، ويبلغْهُ جميلاً، وإن لم يكن يسمعْهُ منْهُ بقصدِ الإصلاح[6].

نمى (الزيادة والكثرة)

نميْتُ (بالتخفيف) فَعْل (التبليْغُ على وجه الإصلاح)	**نمّيْتهُ (التشديد) من (فعّل) المبالغة والتضعيف، وهو التبليغ على وجه الإفساد**

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

1- أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية: الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1409هـ - 1989م.

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 479/5.

(2) المصدر نفسه: 479/5.

(3) ينظر: تهذيب اللغة: 371/15.

(4) ينظر: لسان العرب: 342/15.

(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 17/17.

(6) ينظر: فيض القدير: 359/5.

2- أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط4، 1963م.

3- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن دعامة الأنباري (ت: 328هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407هـ - 1987م.

4- الإمام الحافظ شرف الدين (الطيبيّ) ومنهجه في كتابه (الكاشف): أطروحة دكتوراه تقدمت بها: فاتن حسن عبد الرحمن حلواني، كلية الدعوة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، بإشراف: وَصيّ الله محمد عباس، 1419هـ - 1988م.

5- الإيجاز في شرح سنن أبي داؤد: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، قدم لهُ وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية: عمان، الاردن، ط1، 1428هـ - 2007م.

6- الإيجاز في شرح سنن أبي داؤد: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، قدم لهُ وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية: عمان، الاردن، ط1، 1428هـ - 2007م.

7- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (ﷺ): الشيخ منصور علي ناصف، دار الفكر، بيروت، 1997م.

8- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

9- تاج اللغة وصحاح العربية: (الصحاح): أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4، 1407هـ - 1987م.

10- التحبير لإيضاح معاني التيسير: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182هـ)، حققه وعلق عليه وضبط نصه: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1433هـ - 2012م.

11- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو جعفر الفهري المقري المالكي (ت: 691هـ)، المحقق: د. عبد الملك بن عيضة الثبتي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1418هـ - 1997م.

12- تطريز رياض الصالحين: فيصل بن عبد العزيز بن أحمد المبارك النجدي (ت: 1376هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبدالله بن إبراهيم الزير آل حمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1433هـ - 2002م.

13- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

14- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط1، 1429هـ - 2008م.

15- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: 322هـ)، عارضهُ بأصوله وعلق عليه: حسين بن فيض الله الهمداني، ط1، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1415هـ - 1994م.

16- شرح أبي داوود (العيني): أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ - 1999م.

17- شرح السنة: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ - 1983م.

18- شرح صحيح البخاري، ابن بطال: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط2، 1423هـ - 2003م.

19- شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: 458هـ)، حققه وراجع نصوصهُ وخرج احاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، ببومباي – الهند، ومكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية، وطبعة (دار الكتب العلمية)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، 1410هـ.

20- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: 395هـ)، الناشر محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ - 1997م.

21- صحيح مسلم: مسلم بن حجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

22- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

23- فعلت وأفعلت: إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور: رمضان عبد التواب والدكتور صبحي التميمي: مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1995م.

24- فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ.

25- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت – لبنان، ط8، 1426هـ - 2005م.

26- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الأفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

27- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني أبو موسى (ت: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، دار المدين، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، ج1 (1406هـ - 1986م)، ج2 (1408هـ - 1988م).

28- مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعاً ودراسة: إبراهيم صمب انجاي، الجامعة الإسلامية، السعودية، 1429هـ - 2008م.

29- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي (ت: 1014هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م.

30- مسند أحمد، مخرجاً: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – وعادل مرشد، وأخرون، إشراف: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م.

31- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبو العباس (ت: 770هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.

32- مصنفات اللحن والتثقيف حتى القرن العاشر الهجري: الدكتور أحمد محمد قدور، وزارة الثقافة وإحياء التراث العربي، دمشق، 1996م.

33- معالم السنن: أبو سليمان حمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف (بالخطابي) (ت: 388هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ - 1932م.

34- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الرازي (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هاون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

35- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، صحّحه ورقّمه وخرّج احاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1406هـ - 1985م.

36- النظم المستعذب في تفسير غريب الفاظ المهذب: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي (ت: 633هـ)، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ج 1، 1988م، ج2، 1991م.

37- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.

38- هداية الساري تهذيب منار القارئ شرح مختصر كتاب (عمدة القاري في شرح البخاري): هذَّب الكتاب وصححُّهُ: حسام عبد الرؤوف عبد الهادي مصطفى، ط1، 1439هـ.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة دلالية، رسالة ماجستير تقدم بها: رياض يونس خلف الجبوري، كلية التربية، جامعة الموصل، بإشراف: الاستاذ المساعد الدكتور: هاني صبري علي آل يونس، 1426هـ - 2005م.